دراسات في المجتمع المصري الإسلامي

قبيل العصر الفاطمي

الدكتورة سيده اسماعيل كاشف
أستاذة التاريخ المساعدة

لا يزال المشتغلون بدراسة التاريخ الإسلامي يشعرون بأنهم يحتاجون إلى مضاعفة العناية بدراسة المجتمع ، لأن معظم الجهود التي بذلت في الدراسات التاريخية الإسلامية ، كانت تتجه حتى عصر قريب إلى التاريخ السياسي ونظم الحكم . ولعل السبب الأكبر في ذلك أن جمهرة المؤرخين في العصور الوسطى لم يفطنوا إلى العناية بدراسة المجتمع ، وتفصيل الكلام على طبقات الشعب وأحواله الاجتماعية ، ومستوى المعيشة والأخلاق والعادات .

وهكذا يلزمنا — نحن المشتغلين بالتاريخ الإسلامي الآن — ألا نقف عند كتب التاريخ فحسب ، بل علينا أن نتلمس في كتب الأدب ، ودواوين الشعر ، وكتب الفقه والحسبة ، وكتب التراجم والطبقات ، وكتب الخطط والرحلات والجغرافية ، ما يمكن أن نظفر به عن المجتمع الإسلامي . وعلينا أن نعنى أشد العناية بدراسة الأوراق البردية لأن من بينها وثائق تتعلق بالجزية والخراج ، وإسناد المناصب ، وأنظمة الإدارة ، وطرق التجارة ، وأثمان البضائع والحاجات المعيشية ، والبيوت والأرض فضلا عن المكاتبات الخاصة التي تكشف عن بعض العادات والعلاقات الاجتماعية .

ويمتد تاريخ مصر الإسلامية قبل العصر الفاطمي من سنة ٢٠ هـ إلى سنة ٣٥٨ هـ أي من سنة ٦٤٠ م إلى سنة ٩٦٩ م ، وهي مدة تزيد على ثلاثة قرون وتنقسم إلى فترتين رئيسيتين : الفترة الأولى هي التي اصطلحنا على تسميتها باسم عصر الولاة أو فجر الإسلام في مصر . وتمتد من سنة ٢٠ هـ إلى سنة ٢٥٤ هـ أي من سنة ٦٤٠ إلى سنة ٨٦٨ م ؛ أما الفترة الثانية فتمتد من سنة ٢٥٤ هـ إلى سنة ٣٥٨ هـ أي من سنة ٨٦٨ إلى سنة ٩٦٩ م ؛ وتضم الفترة الثانية دولتين

مستقلتين استقلالا داخليا هما الدولتان الطولونية والإخشيدية تفصلهما فترة اضطراب وعدم استقرار .

وعلى كل حال فإن طبقات المجتمع بمصر فى العصر الذى نحن بصدده يمكننا أن نقسمها على الوجه الآتى :

أولا : طبقة الارستقراطية الحاكمة . وقوامها الولاة وكبار الموظفين فى عصر الولاة ، ثم الأمراء فى عصرى الطولونيين والاخشيديين . ويلحق بهذه الطبقة أفراد أسرتين كان لهما شأن كبير فى حكم مصر فى العصر الطولونى ، وهما أسرة بنى مهاجر والماذرائيين . بل إن الماذرائيين ظل نفوذهم السياسى والاقتصادى قويا جدا حتى قرب نهاية العصر الإخشيدى .

ثانيا : كبار الملاك من المسلمين . وهم الذين أقطعتهم الحكومة منذ عصر الفتح ، الضياع التى كانت ملكا للحكومة البيزنطية ولكبار الملاك البيزنطيين ، ومثال ذلك الضحاك « ابن سندر » الذى أقطعه الخليفة عمر بن الخطاب نحو ألف فدان قرب ناحية الدمرداش الحالية . وفى العصر العباسى نجح كثير من الفرس والترك فى تكوين إقطاعات واسعة .

ثالثا : كبار الملاك من الأقباط . وكان منهم عدد كبير فى ريف مصر . ومن هذه الطبقة السيدة القبطية التى استضافت الخليفة المأمون حينما قدم إلى مصر فى سنة ٢١٧ هـ

رابعا : رجال الجيش والبحرية ، وكانوا من العرب منذ الفتح العربى حتى قيام الدولة العباسية . وبعد قيام الدولة العباسية أصبح رجال الجيش من الفرس والعرب ، حتى أبعد العرب عن الجيش فى زمن الخليفة المعتصم العباسى فى بداية القرن الثالث الهجرى ، أعنى فى سنة ٢١٨ هـ وأصبح قوام الجيش من الفرس والترك حتى نهاية عصر الولاة .

ونلاحظ أنه فى عصر الولاة اشترك المصريون فى العمليات الحربية كقوة فى الجيش . أما فى الأسطول فقد استخدمتهم حكومة الخلافة إلى حد كبير ، وانتفعت بخبرة الملاحين والعمال المصريين أيما انتفاع .

أما الجيش فى العصر الطولونى فكان يتكون من الترك والعرب ومن مماليك من الروم والديلم، والسودانيين.

وكان الجيش فى العصر الإخشيدى يتكون من ترك وسودانيين ومغاربة ومماليك من أجناس مختلفة.

خامسا: أهل اليسار من التجار المسلمين والأقباط.

سادسا: سواد الموظفين العرب والأقباط فى المدن والريف.

سابعا: صغار الملاك والمزارعين من المسلمين والأقباط.

ثامنا: الفقهاء وطلاب العلم من المسلمين. ويقابلهم إلى حد ما رجال الدين والرهبان من الأقباط. وكان كثير من الأقباط قد أقبل على الرهبنة فراراً من الجزية، ففطنت الحكومة إلى ذلك منذ القرن الأول للهجرة وأحصت الرهبان وفرضت عليهم الجزية.

تاسعا: صغار التجار والباعة.

عاشراً: أرباب الصناعات وأصحاب المهن.

حادى عشر: ذوو الحاجة من فقراء الشعب.

ثانى عشر: الرقيق. ونلاحظ أن تجارة الرقيق كانت رائجة فى مصر منذ الفتح العربى. وكان فى الفسطاط منذ فجر الإسلام فى مصر سوق للرقيق. وأصبحت مصر فى العصر الاخشيدى من أعظم أسواق الرقيق الأسود والأبيض. وكانت مصر فى العصر الإخشيدى خاصة بالعبيد الهاربين من أسيادهم، شأنها فى ذلك شأن سائر ديار الإسلام فى القرن الرابع الهجرى. وكان معظم أولئك العبيد الأباق يشتغلون فى الأعمال الزراعية.

ونلاحظ بوجه عام فيما يختص بطبقات المجتمع فى هذا العصر الذى نتحدث عنه أنه لم تكن هناك حواجز منيعة بين هذه الطبقات. بل إن كثيراً من العبيد المعتقين كانوا ينخرطون فى سلك الجيش ويصلون إلى مكانة عالية فيه، كما كان بعضهم يتقلد بعض الوظائف الرئيسية فى الإدارة.

ومما يلفت النظر ، أن الوثائق البردية والكتابات التاريخية على شواهد القبور، تلقى ضوءاً على ناحية مهمة من نواحى المجتمع المصرى فى العصر الذى نحن بصدده ، تلك هى ناحية الأسماء المستعملة بين طبقات الشعب المختلفة . أما شواهد القبور فقد وصل إلينا منها بضعة ألوف محفوظة فى دار الآثار العربية التى تعرف الآن باسم متحف الفن الإسلامى . وقد نشر « جاستون ڤيت » نصوصها فى عدة مجلدات . وتضم النصوص فى معظم الأحيان آيات قرآنية وعبارات تقليدية ثم اسم المتوفى وتاريخ وفاته .

والملاحظ فى شواهد القبور بمصر الإسلامية إلى القرن الثالث الهجرى ، أن الأشخاص تذكر أسماؤهم مع نسبهم إلى قبائلهم العربية ، أما منذ القرن الثالث الهجرى الذى أصبح فيه المسلمون أغلبية فى القطر المصرى والذى تعربت فيه مصر وتمصر فيه العرب ، فنجد أن أسماء الأشخاص تذكر مع نسبتهم إلى البلاد التى نشأوا فيها أو قدمت أسراتهم منها . وأحيانا نجد الأسماء دون أى نسبة . ولما كانت أسماء النساء لاترد كثيرا فى كتب التاريخ، فإن شواهد القبور مصدر طيب لمعرفة أسماء النساء التى كانت منتشرة فى الزمن نحن بصدده ، والواقع أننا نجد من بينها كثيرا من الأسماء المألوفة لنا فى العصر الحاضر مثل عائشة وفاطمة وخديجة وليلى وزينب وأسما الخ . . . ولكننا نجد عدا ذلك بعض أسماء جديرة بالجمع والدراسة ، ومنها الأسماء التى تتألف من لفظ « أمت » — أى أمة — مضافا إليه أسماء الله الحسنى مثل أمت الله، وأمت القادر، وأمت القاهر، وأمت الرحمن، وأمت العزيز، وهذه الأسماء تقابل عبدالله وعبد القادر وعبد القاهر وعبد الرحمن من أسماء الرجال . ومن أسماء النساء أيضا أسماء غير مألوفة فى مصر الآن: مثل زيتونة — سعيدة — مطروحة — مكية — هاشمية — بركة — بكرية — جعفرة — حسينة — ظبية — حمدة — أيوبة — نور — عفيرة — عبدة — سما — طائفية — حمدونة — تسنيم — هندة — امّ — مليكة — جمعة — صغيرة — قرشية — حجة — رحمة — موسية — عيسوية —

رحمونة — عزيز — أوثوة — محبة — سودانة — جنة — ضحية — ماردة — سهيلة — حميضة — سليمة الخ . . . ونلاحظ فى هذه الأسماء تأنيث كثير من أسماء الذكور المعروفة لنا كجعفرة من جعفر ، وحسينة من حسين ، وأيوبة من أيوب ، وموسية من موسى ، وعيسوية من عيسى .

أما الوثائق البردية فيغلب عليها نوع آخر من الأسماء . فهى تشهد باحتفاظ أغلب المصريين بالأسماء القبطية أو بقايا المصرية القديمة ، بعكس شواهد القبور التى تغلب عليها الأسماء العربية . ونرجح أن السبب فى هذا هو أن الأوراق البردية التى وصلت إلينا ترجع إلى أماكن متفرقة فى الريف المصرى ولاسيما مصر الوسطى . أما شواهد القبور التى وصلت إلينا فمعظمها من جبانة الفسطاط والعسكر والقطائع ، حيث كان الأكثرية من العرب الوافدين على مصر أو أبنائهم . ومن الأسماء التى وردت فى الأوراق البردية : يوحنس — شنودة — حليصى — بجوش — بطرس — بطاقس — اصطفن — سمويل — متوس — مرهام — بلتوس — قفرى — سنة — تموس — جريج .

ومن الأسماء التى وردت فى الأوراق البردية أيضا : مقاره بن مرقوره — دنيل بن بلوته — بدر سوره بن ابراهيم بن بدر سوره — مسيس بن قير — خضر بن شبيب بن عبد المسيح — سرماده بن يحنس بن قزمان — عيشون وجوزا ابنى خيار الأقلولى — حسنون بن موسى — رماح بن موسى — برموده بن محمد بن حسنون — مسيس بن اتارو — نظر بن بيان — شارك بن الحسن الخ . . .

ومن أسماء النساء التى وردت فى الأوراق البردية : فرقلية ابنة قفرى بن سسنه — قطامة ابنة نصر الفرن — مقطلنى ابنة شنودة — دركة — دروا بنت شنودة — يونة ابنة حليصا . الخ . . .

والغريب أننا فى كثير من الوثائق البردية لانستطيع أن نتبين ديانة أصحاب الأسماء السابقة . فمعظم المصريين بعد الفتح مسلمين كانوا أو أقباطا احتفظوا

بأسمائهم القبطية أو المصرية القديمة . كما أنه منذ القرن الثالث الهجرى ترى القوم يتعاملون فى عقود البيع والشراء والديون والميراث والهبة حسب الشريعة الإسلامية . وترى ذلك ينص عليه فى العقود المختلفة . كما أن كل الوثائق التى وصلتنا منذ القرن الثالث الهجرى تبدأ بالبسملة ، بينما نلاحظ قبل ذلك التاريخ أن بعض الوثائق تبدأ « باسم الأب والابن وروح القدس » .

ومما يشهد باختلاف الأسماء فى ذلك العصر وثيقة من سنة ٢٣٣ هـ ، أى من عصر الولاة . بصداق يونة ابنة حلبصى من زوجها يزيد بن قاسم . وعقد زواج إسلامى من العصر الطولونى ، واسم الزوج يحنس بن شنودة من مدينة الأشمونين والزوجة اسمها دروا ابنة شنودة .

وقد وصل إلينا عدد غير قليل من الوثائق البردية يتضمن عقود زواج وكلها غنى بالبيانات المتصلة بالزواج ، من خطوبة وشهود ومهر معجل ومؤخر ، ووصايا بحسن الصحبة والمعاشرة ، والأمر بإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان . وفى بعض شروط حازمة من جانب الزوجة ، ومن ذلك وثيقة تتضمن عقد زواج من العصر الطولونى ، نص فيه على صداق قدره أربعة دنانير ، اثنان منها مهر معجل واثنان منها مهر مؤخر ، يدفع للزوجة بعد خمس سنوات من العقد . والطريف فى هذا العقد أن الزوج أقر على نفسه بأن كل امرأة يتزوجها على امرأته هذه تكون تحت إمرتها ، ويجوز للزوجة الأولى أن تأمر بطلاقها إذا شاءت . وفى وثيقة أخرى تتضمن عقد زواج من العصر الطولونى أيضا نرى أن من شروط الزوجة أن لا « يمنعها زوجها من أهلها ولا يمنع أهلها منها » وقد وردت مثل هذه الشروط فى عقود أخرى . ونلاحظ أن الشهود فى عقد الزواج فى هذا العصر أكثر من عشرة فى الغالب .

ولاشك أن عقود الزواج البردية التى نشرها الأستاذ أدولف جرومان ، تستحق أن تكون موضوع دراسة اجتماعية دقيقة . فقيمة المهر تختلف فيها اختلافا كبيرا إذ تتراوح بين دينارين وثمانين دينارا . أما المؤخر فكان

يدفع الزوجة على قسط أو أقساط فى مواعيد محددة بعد الزواج . ولا يبقى إلى طلاق الزوجة أو وفاة الزوج ، كالمتبع الآن .

ونلاحظ أيضا فى نصوص هذه العقود ، كثيرا من طقوس الخطبة والزواج ، كخطبة المرأة إلى نفسها . والوكالة عن الزوجين ، والشروط المختلفة التى تضعها الزوجة . ولا سيما بشأن إمكانها تطليق أى زوجة أو بيع أى جارية يتخذها زوجها بعد زواجه منها . فضلا عن النص فى بعض العقود على أن يكون للزوج «درجة زايدة» فوق زوجته . وفى مثل هذه العقود يستشهد الزوج بقول الله تعالى فى سورة البقرة (وللرجال عليهن درجة) .

وقد وصلت إلينا وثيقة بردية محفوظة الآن فى مجموعة «الأرشيدوق رينر» فى فينا ، تتضمن بعض حوائج تتجمل بها وتستخدمها إحدى العرائس فى القرن الرابع الهجرى . ومن هذه الحوائج : الحنا وماء الورد والخروب والدارصين ، فضلا عن نعل من نعال السند المشهورة .

والمعروف أن الأغنياء كانوا يسرفون كل الإسراف فى شراء حاجات أجنة لبناتهم .

***

وتشهد بعض الوثائق البردية والكتابات التاريخية التى وصلت إلينا بأن استعمال الشهور القبطية فى التأريخ كان منتشرا حتى بين المسلمين . ومن ذلك شاهد قبر محفوظ فى متحف الفن الإسلامى بالقاهرة ويرجع إلى سنة ١٨٠ هـ (٧٩٦ م) وقد كتب فيه بعد العبارات الإسلامية التقليدية فى شواهد القبور : أن تاريخ الوفاة أربع ليال خون من بابة سنة ١٨٠ هـ . وفى الأوراق البردية وثائق متعددة نجد فيها استعمال الشهور القبطية مع السنين الهجرية ، ولا سيما الوثائق التى تتعلق باستئجار العمال لفلاحة الأرض .

ومن الغريب أن الشهور القبطية تذكر فى بعض الوثائق البردية موصوفة بأنها من شهور العجم ؛ فكأن المصريين الذين اتخذوا العربية لغة جديدة هم

واعتنقوا الإسلام ، فاتهم أن تلك الشهور ليست شهور العجم . وإنما هى الشهور المصرية منذ القدم . أو لعل ذلك من قبيل نسبة غير العربى إلى العجم عامة .

وبالنظر إلى أن كثيرا من المصريين كانوا يهربون من مكان إلى آخر فى مصر فرارا من دفع الضرائب ، فقد عمل بعض الولاة فى فجر الإسلام فى مصر منذ أواخر القرن الأول للهجرة ، على وقف حركات الهرب وعلى إعادة كل شخص إلى مكانه الأول . وأدى ذلك إلى عمل سجلات للأهالى تشبه جوازات السفر والبطاقات الشخصية اليوم . فكان كل شخص يريد الانتقال من جهة إلى أخرى فى مصر ، أو يريد ركوب سفينة ، عليه أن يحمل معه سجله .

وتطور ذلك إلى ضرورة الحصول على إذن عند الرغبة فى مغادرة البلاد أو دخولها . وقد كتب المؤرخ المعروف «أحمد بن يوسف ابن الداية» أن موسى بن طولون عندما غضب من أخيه أحمد بن طولون ، ذهب إليه حانقا وطلب منه جوازا للسفر حتى يترك الديار المصرية . كما كتب المؤلف نفسه أن تاجرا كان قد اشترى من أحد اتباع ابن طولون عبدا بمائتى دينار ثم حصل على جواز سفر له وخادم معه . وكان فى العريش على الحدود بين مصر وفلسطين موظف مختص بفحص جوازات السفر والأمتعة التى يحملها المسافرون ، ولما رأى الموظف جواز سفر التاجر اعتقد أن الخادم يلزمه جواز سفر مستقل وقائم بذاته ، ولم يقبل أن يسمح بالمرور للتاجر وتابعه إلا بعد وصول البيانات التى طالبها عن موضوعهما من الفسطاط . والواقع أنه كتب لابن طولون نفسه يشرح له المسألة . وأمر ابن طولون باستدعاء التاجر وسأله عن مصدر العبد ، وعرف أنه اشتراه من أحد أتباع الأمير . فأمر بإعطائه جواز سفر قانونى . وطالب التاجر بنفقات قدومه من الحدود وعودته إليها . قائلا إنه أنفق فى ذلك عشرة دنانير ، فأمر ابن طولون بدفعها إليه .

والواقع أن مثل هذه الرقابة الشديدة على الخارجين من البلاد والداخلين

إليها والمتنقلين فيها كانت ضرورية لمراقبة الشئون المالية، ولمحاربة الجاسوسية التي كانت منتشرة أعظم انتشار ؛ إذ كان لحكومة المركزية في الشام ثم في العراق جواسيس ينقلون إليها ما تعنى به من أحوال البلاد وتصرفات الولاة أو الأمراء ؛ كما كان للولاة والأمراء جواسيس في الداخل ينقلون إليهم ما يعنون به من أمور البلاد الداخلية . وجواسيس في مقر الخلافة .

* * *

ويبدو من النصوص التاريخية أن السجون بمصر لم تكن عامرة في العصر الذي نحن بصدده، اللهم إلا في حكم الدولة الطولونية حين ازدحمت باللصوص وقطاع الطرق الذين جمعهم ابن طولون فأنقذ البلاد من شرورهم ، فضلا عن المحبوسين لأسباب سياسية أهمها معارضة الدولة الطولونية .

ولم يكن للسجن نظام دقيق . وكانت الرشوة منتشرة بين المشرفين عليه، حتى لقد كان بعض المسجونين يستطيع أن يفلت من السجن تماما، أو أن يحصل على إطلاق سراحه فترة محدودة يرتب فيها بعض أموره .

ويبدو أن المسجونين كانوا يستطيعون أن يشتغلوا بصناعة أشياء يبيعونها كما يريدون . والراجح أن الحكومة كانت تتحمل قسطاً من نفقات السجون وثمن أقوات المحبوسين . ولكن الظاهر أن كثيراً من المحبوسين كان عليهم أن يتكفلوا بنفقات طعامهم . والملاحظ أن السجون لم تكن تخلو من بعض رجال الإدارة وذوي اليسار في البلاد، ممن غضب عليهم الحاكم ، وكان مصيرهم إلى ترك السجن ، وربما إلى استعادة النفوذ والمناصب الحكومية . ويبدو أن المسجونين كانوا يعطون — أو تحرر لبعضهم على الأقل — شهادة باليوم والساعة التي يطلق سراحهم فيها . ويتبين ذلك من وثيقة من الورق البردي ونصها :

بسم الله الرحمن الرحيم — الساعة التي أطلق فيها السمح عقبة بن خليفة بن محمد الفضالي أيده الله، ويتم الله خلاصه بمنه وكرمه، على خمس ساعات بقيت

من يوم السبت لأربع عشرة بقيت من شعبان الجارى، فى سنة ثمان وأربعين وثلثمائة ،

وكتب فى ظهرها :

« تذكرة الساعة التى خلى فيها أبو السمح عقبة بن خليفة أيده الله » ومن المحتمل أن تكون هذه شهادة بتاريخ إطلاقه مؤقتاً للتحقيق معه أو لأى غرض من الأغراض . وذلك لأن عبارة « ويتم الله خلاصه بمنه وكرمه » قد تحملنا على الظن بأن إطلاق سراحه لم يكن نهائياً . ومهما يكن من الأمر فالظاهر أن هذا المسجون كان من ذوى المكانة كما تشهد بذلك تكنيته بأبى السمح والدعاء له بعبارتى « أيده الله » و « يتم الله خلاصه بمنه وكرمه » وقد حدثنا المؤرخ « أحمد بن يوسف بن الداية » من مؤرخى الدولة الطولونية، عن وسيلة أخرى من وسائل السجن وهى أن يؤمر المذنب بلزوم داره وعدم مبارحتها ، ويبدو أن مثل هذا السجن كان خاصاً بعلية القوم .

* * *

وكان الأغنياء من المصريين فى فجر الإسلام وفى العصرين الطولونى والإخشيدى يسرفون فى الطعام ، فكانت موائدهم عامرة بما لذ وطاب من أنواعه . وكانوا يحرصون على تقديمها فى الأوانى الجميلة ، من الخزف المصنوع فى مصر أو المستورد من العراق أو الصين . ومن النصوص التاريخية التى تصور لنا شيئاً من مستوى المعيشة فى ذلك العصر نص لابن زولاق يشير إلى أن والدة الأخشيد أنفقت — قبل أن يتقلد ابنها حكم مصر — مائتى دينار فى شراء مائدة جديدة مع مايلزمها من الأوانى الخزفية

وعرف الأغنياء فى مصر ولا سيما فى العصر الأخشيدى الماء المثلج . وكان الثلج يحمل من الشام إلى قصر كافور الأخشيدى بمصر ، ليستعمل فى تبريد الماء والمشروبات ، ولكنه لم يكن يصل إلى مصر كل يوم بانتظام .

وكان القوم يقبلون فى مجالسهم الخاصة ومآدبهم على سماع المغنين والمغنيات ، ولكن يبدو أن أهل الورع والتقوى من الفقراء والعلماء ، كانوا يتحرجون

من سماع الغناء . وكان من عادات القوم فى الحفلات والمناسبات السعيدة أن ينثروا النقود على الحاضرين . ولم يكن الأغنياء يتأنقون فى ملابسهم فحسب، بل كانوا يتسابقون كذلك إلى الحصول على النادر والثمين منها . وكانت الفراء الغالية معروفة بين الأغنياء . ولم يكن لبسها وقفاً على النساء بل كان الرجال يلبسون المعاطف المصنوعة من الفرو .

وكان ذوو اليسار يقبلون على التطيب بالروائح العطرية إقبالا عظيما . والراجح أن كثيراً من الروائح العطرية كان يستورد من إيران.

وكان الشراب منتشراً رغم نهى القرآن عنه ، ولم يكن وقفاً على الشبان بل كان الشيوخ لا يتورعون عن الإغراق فيه. وتشهد بذلك نصوص كثيرة فى كتب الأدب والتاريخ، كما يشير إليه شعر فى الخمر بعضه منسوب لشعراء من علية القوم مثل ابن طباطبا نقيب الأشراف (الطالبيين) فى العصر الإخشيدى .

وانتشر سباق الخيل كثيراً فى مصر منذ القرن الثانى الهجرى (الثامن الميلادى) وعنى به بلاط ابن طولون والإخشيد . وانتشر سباق الحمام فى عصر الإخشيديين .

وكان الصيد من الرياضة المحببة إلى علية القوم فى مصر ، فى العصرين الطولونى والإخشيدى . وكان إقليم الخوف فى الشرقية من الأقاليم التى يرتادها كثير منهم لهذا الغرض .

وكانت الحمامات العامة منتشرة فى ذلك العصر . ولكن الملتزمين من المسلمين كانوا ينظرون إليها نظرة ارتياب ، بحجة أنها بعيدة عن الوقار ولا تقرأ فيها آية من كتاب الله ، وكان الغنى يستطيع أن يستأجر الحمام كله فيخلى له ولا يسمح بدخول غيره إلى أن يغادره .

ويبدو أن سرقة الثياب من الحمام كانت أمراً شائعاً فى ذلك العصر حتى قيل: دعوتان مغفول عنهما عند دخول حمام: «سلك الله من الزلق!! وحرس ثيابك من السرق !! »

وانتشرت دور القمار ولا سيما فى العصر الإخشيدى، وكانت مراقبة دور القمار ومنعها من أعمال المحتسب . وكان فى بعض تلك الدور شيوخ يسمون « المطمعين » ولهم رواتب ومكافآت من دور القمار ليجلبوا الناس إليها ويطمعوهم فى اللعب .

وكان استئجار البيوت للسكنى منتشراً فى ذلك العصر وتشهد بعض النصوص بأن المماطلة فى دفع أجورها لم تكن أمراً نادراً . وقد وصلت إلينا بعض وثائق بردية تتضمن عقوداً لإيجار بيوت لسكنى وحوانيت للتجارة، وقد نشرها «الأستاذ جرومان» فى كتبه عن الأوراق البردية بدار الكتب المصرية .

وكان اكتراء الحمير للانتقال مألوفاً فى ذلك العصر بين سكان المدن ولا سيما الفسطاط . أما فى الريف فكان معظم أهل الطبقة الوسطى يمتلكون حميراً لهذا الغرض . وكان لكثير من أهل الطبقة الوسطى فى المدن حمير ينتقلون بها ويعيرونها أصدقاءهم فى بعض الأحيان .

وكان الاعتقاد بالخرافات وكرامات الأولياء شائعاً بين طبقات الشعب المختلفة . وكتب التاريخ والأدب غنية بالقصص التى تشهد بذلك . ومن ذلك قصة لص قطعت يده فى دمياط فغاب عن البلد فترة من الزمن ثم قيل إنه عاد إليها سنة ٣٣١ هـ (٩٤٢م) ويده صحيحة . وقال إنها كانت مقطوعة ومحفوظة عند أهله، وإنه كان يتعبد فى مسجد وظهر له النبى فى الرؤيا فسأله رد يده فردها إليه . وقد فتن الناس بهذا الرجل وأكرمه الأخشيد .

وقد وصلت إلينا وثيقة على ورق محفوظة الآن فى مجموعة الأرشيدوق رينر Reiner فى فيينا . وهى ترجع إلى العصر الأخشيدى وفيها رسم عقرب حوله علامات ورموز سحرية .

وكان علية القوم فى مصر يدفنون فى دورهم ثم ينقلون بعد فترة من

الزمن إلى المقبرة. ومن الأمثلة التى نعرفها فى هذا الصدد، وزير محمد بن على الماذرائى حين توفى سنة ٥٣٤٥ .

وكان الصياح على الجنائز مألوفاً فى ذلك العصر . وقد عمل الولاة على منعه وأمروا بسجن النائحات ومنع النساء من زيارة المقابر وبألا يشق على ميت ثوب ولا يسود وجه ولا يحلق شعر . ولكن الظاهر أن هذا المنع المتكرر لم يكن ليستطيع القضاء على تلك العادات التى عرفها الشعب المصرى منذ العصور القديمة ، كما يتبين من الرسوم التى نقشت على الآثار الفرعونية ولا سيما فى الدولة الحديثة .

وكانت مدن الصعيد الأعلى تعتبر منفى يبعد إليه المغضوب عليهم ، ومن ذلك أن الوالى أحمد بن كيغلغ فى أوائل القرن الرابع الهجرى عندما هزم محمد بن تكين، نفاه إلى إخميم. ولكن يبدو أن المدن المتطرفة — ومنها الإسكندرية — كانت فى بعض الأحيان منفى لأولئك المغضوب عليهم ، ومن ذلك أن محمد بن على الماذرائى فى القرن الرابع الهجرى أيضاً نفى «ابن توماتس» كاتب الإخشيد ، إلى الإسكندرية .

وكان لبعض الأطباء فى العصر التى نحن بصدده، سكرتيرون يتسلمون أجور العلاج، كما يتبين من وثيقة على ورق بردى من القرن الرابع الهجرى محفوظة الآن فى مجموعة الارشيدوق رينر فى فينا ، تتضمن أمراً من طبيب إلى سكرتيره ، بأن يكتب لشخص اسمه حسين بن شعيب إيصالا بالنقود التى دفعها إلى الطبيب نظير تشريطه .

* * *

ومن الأعمال التى كان يعنى بها طائفة من المصريين فى فجر الإسلام البحث عن الآثار المصرية القديمة . ولكنه لم يكن بحثاً علمياً على النحو الذى نعرفه فى الحفائر الآن ، وإنما كان أولئك القوم يعجبون بالتحف المصرية القديمة وينسبون لها القوى السحرية ويذهبون فى تفسيرها مذاهب شتى .

ومن ذلك ما كتبه المؤرخ والجغرافى «المسعودى» الذى زار مصر فى العصر الإخشيدى، فقد حدثنا عن إحدى ملكات مصر القديمة، قال إنها ملكت ثلاثين سنة، واتخذت بمصر البرابى (أى المعابد المصرية القديمة) والصور وأحكمت آلات السحر، وجعلت فى البرابى صور من يرد من كل ناحية ودوابهم إبلا كانت أم خيلا، وصورت مايرد فى البحر من المراكب من بحر المغرب والشام، وجمعت فى هذه البرابى العظيمة المشيدة البنيان أسرار الطبيعة وخواص الأحجار والنبات والحيوان، وجعلت ذلك فى أوقات حركات فلكية واتصالها بالمؤثرات العلوية. فكانوا إذا ورد إليهم جيش من نحو الحجاز واليمن، عورت تلك الصور التى فى البرابى من الإبل وغيرها فيتعور ما فى ذلك الجيش وينقطع عن مصر أذى جنده. وإذا كان الجيش من جهة الشام أتلفوا الصور التى تمثل أهل هذا القطر فيتكب هذا الجيش وتنجو مصر من أذاه».

والذى يعنينا بوجه خاص أن المصريين فى فجر الإسلام وفى العصور الوسطى عامة كانوا يرون فى الآثار المصرية القديمة كنوزاً يسعد من يعثر عليها منهم، ويجد آخرون فى الكشف عنها حتى كانوا يسمونها «المطالب» وكان أهم ما ينشدونه التحف المصنوعة من المعادن النفيسة. وفى ذلك يقول المسعودى: «ولمصر أخبار عجيبة من الدقائق وما يوجد من ذخائر الملوك التى استودعوها الأرض وغيرهم من الأمم ممن سكن تلك الأرض، وتدعى المطالب».

وفى كتب التاريخ نصوص كثيرة تشير إلى توفيق بعض الأمراء كابن طولون ومحمد بن طغج الاخشيد، إلى بعض تلك الكنوز وإلى استفادتهم منها فى القيام ببعض مشروعاتهم العمرانية.

ومن العادات الطريفة التى عرفتها مصر فى العصر الاخشيدى جمع المال من الناس تبرعا للشئون الدينية والأهداف الوطنية بوساطة صندوق يوضع

فى الجامع ليلقى الناس فيه ما يتبرعون به من المال . ولكن الإقبال على هذا التبرع كان نادراً ، والراجح أن ذلك يرجع إلى اعتقاد الشعب بأن أمير البلاد ، وحكومته يستطيعان النهوض من مال الدولة بالمشروعات التى يراد أن يجمع لها المال من الشعب .

وقد حدث أن وردت كتب أهل البلاد الواقعة على الحدود بين أملاك المسلمين والدولة البيزنطية، يستحثون فيها الإخشيد على فداء الأسرى المسلمين عند البيزنطيين . فأمر الإخشيد بوضع صندوق فى جامع عمرو ليضع الناس فيه تبرعاتهم، ولكنهم لم يضعوا شيئا يستحق الذكر، فأرسل الاخشيد السفن والمال لفدية الأسرى من جيبه الخاص أو من مال الدولة بمعنى آخر .

هذه بعض نواحى المجتمع المصرى الإسلامى قبل العصر الفاطمى، تصور لنا الحياة فى تلك العصور وتبين لنا مدى علاقة حاضرنا بماضينا .

* * *